

تتخوف هذه المدرسة من ان القول بجواز الحزبية من تشكيل احزاب تحمل وصف الاسلامية إلا إنها تعمل على محاربهه مما يمثل اختراقاً فكرياً للمنظومة الاسلامية(1).
ثانياً: مدرسة القبول:

تذهب هذه المدرسة إلى التشديد على مسألة وجود الاحزاب في المجتمع الاسلامي، إذ أكدت في ادبياتها ان تكوين الاحزاب الاسلامية واجب شرعي لاسيما في هذه المرحلة التي يعاني فيها المجتمع من استبداد الحاكم وسطوته وسلبه لمقومات الحياة الانسانية لصالح تعزيز سلطته. وان هذا الواجب الشرعي يستند إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بل ان هذا الموضوع يجب ان يكون من أولى واجباتها(2).

وترى هذه المدرسة ان من الاحزاب ما هو واجب ومنها ما هو محرم وتضع معياراً للتفريق بين النوعين يقوم على اساس الاهداف والمنطلقات والوسائل، فإذا كانت هذه الأمور في اطار الشريعة والعقيدة الاسلامية فهي واجبة، وان كانت مخالفة فهي حرام(3).

وتحاول هذه المدرسة الربط بين وجوب الاحزاب ووظيفتها الرقابية من جانب واعتماد القواعد الفقهية في جواز تشكيلها، ف(القرضاوي) مثلاً يقول لا يوجد مانع شرعي من تعدد الاحزاب في الدولة الاسلامية، لان الأصل هو الاباحة ما لم يرد نص يمنع ذلك، ونظراً لعدم وجود مثل هذا النص فيبقى الأصل على حاله وهو الاباحة(4).

كما ذهبت هذه المدرسة الى استثمار نتائج وجود الاحزاب بالقول ان وجودها يمنع من الاستبداد والتسلط على رقاب الناس من الحكومة ولذا فهي طبقاً لهذه المدرسة صمام أمان للأمة من استبداد الحاكم، لاسيما وان الاستبداد السياسي يؤدي الى الخروج المسلح واراقة الدماء وحصول العداوة مع شيوع النفاق السياسي، ولذا فإن اعتماد قاعدة سد الذرائع اساساً في مشروعية وجود الاحزاب الاسلامية(5).

كما ان الحزب المنظم اقوى على المراقبة والنقد من الجهد البشري غير المنظم وأيضاً أقدر على منع التجاوز وايقاف الظلم، سيما وان وجود الاحزاب بتنظيماتها الكبيرة يجعل من الصعوبة على السلطة قهرها او تعطيل حركتها داخل الأمة طالما لها منابرها الاعلامية، وجمهورها المدافع عنها أمام طغيان السلطة(6).

وذهبت هذه المدرسة إلى القول إن الاحزاب وسيلة يتوقف الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والرقابة على وجودها معززة رأيها بما آل إليه حال المسلمين من رقة الديانة وكثرة الانحراف وضعف الوازع الديني الداعي الى العدل والانصاف، فلا بد من جهة تمارس هذا الدور، إذ لم يعد للعلماء مثل هذا الدور كما كان في السابق ولذا تعين وجود الاحزاب الاسلامية لتقوم بهذه المهمة(7).

كما ان هذه المدرسة حاولت الرد على اعتراضات المدرسة الاخرى بما يعزز مشروعية تشكيل الاحزاب، متهمه تلك المدرسة بعدم القدرة على مواكبة متغيرات الزمان والمكان وأنها اسيرة تجربة تاريخية وقراءة بشرية احادية لتطبيق الاسلام فضلاً عن عدم اعتمادها على قواعد فقهية واصولية لترجيح القبول على الرفض واصفة اياها بأنها مدرسة تحاول الدفاع عن شخص مقابل أمة، فهي تهدر كرامة الأمة لصالح حاكم فرد انيطت للأمة مهمة اصلاح مسيرته سلماً أو عنفاً في حين ان القاعدة العامة هو عدم حيادية أو لامبالاة المسلم في حالة الصراع بين الحق والباطل(8).

(1) المصدر السابق، ص113.

(2) د. راشد الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الاسلامية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص180.

(3) فاضل الصفار، الحرية السياسية، بيروت، دار العلوم، 2008، ص285.

(4) نقلاً عن فهمي هويدي، الاسلام والديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص150.

(5) عبد الحي يوسف، حكم انشاء الاحزاب السياسية في الدولة الاسلامية، بحث مقدم الى مؤتمر رابطة علماء المسلمين في الدوحة في مايس/2012.

(6) فاضل الصفار، مصدر سابق، ص281.

(7) عبد الحي يوسف، مصدر سابق.

(8) ينظر محمد الطالبي، عيال الله، ط2، بغداد، مركز دراسات فلسفة الدين، 2012، ص98.

وبالاجمال يمكن القول ان مشروعية الاحزاب تعد من الامور الضرورية في ظل تنامي استبداد الحاكم وشيوع ثقافة الخنوع والرضا بالانحراف لدى الشعب ووصف هذه الثقافة بالاسلامية، وان هذه الاحزاب لها وظائف عدة أهمها الوظيفة الرقابية عندما تشارك في الدولة أو عندما تكون في المعارضة وهو ما سيبحثه المطلب الثاني.

المطلب الثاني

الرقابة الحزبية داخل البرلمان وخارجه

تعد الرقابة الحزبية من اكثر انواع الرقابة تأثيراً في العصر الحالي؛ لأنها تمتلك رؤية تحليلية لسياق الاحداث ومساراتها من جانب، وبذا تختلف عن الرقابة الشعبية التي عادة ما تغيب عنها اكثر التفاصيل، وتختلف عن رقابة المجتمع المدني بكونها اكثر التصاقاً بالسياسة، كما انها تمتلك وسائل تأثير في المجتمع كالخطابة والكتابة والبيان والاعلان والندوة وكذا وسائل الاعلام الاخرى، ومع ان للاحزاب وظائف عدة الا ان الوظيفة الاكثر اهمية هي الوظيفة الرقابية؛ لانها وسيلة للوصول الى السلطة، وهو هدف تسعى إليه كل الاحزاب السياسية الاسلامية منها أو غير الاسلامية.

وتتمثل أهمية الرقابة الحزبية بكونها الابرز في تقديم البديل، فالاحزاب وحدها دون باقي ادوات الرقابة تمتلك رؤية ومشروع بديل عن مشروع السلطة يتضمن كل جوانب الحياة الاجتماعية، مما يجعلها قادرة على مراقبة العمل الحكومي ونقده ووضع آليات الحل في حالة انغلاق المسار عن تحقيق اهدافه⁽¹⁾.

والرقابة الحزبية عندما تطرح البديل فإنها تمارس بحكم وظيفتها الاساسية التوعوية الجماهيرية مما يزيد في حالة واقعية مشروعها وتأثير خطابها السياسي من خلق حالة المفاصلة الجماهيرية مع السلطة القائمة مما يؤدي الى التعجيل بسقوطها وتغيير السلطة أو تخوف الحكومة مما يدفعها الى اصلاح الفساد أو الاستفادة من برامج الاحزاب المعارضة لها في تطوير آليات العمل الحكومي.

وفاعلية الرقابة الحزبية تتحقق بتوافر شروط عدة منها ان لا تكون الرقابة الحزبية من اجل المعارضة لذاتها، بل لابد من وجود خلل في الاداء والسلوك والمسار الحكومي والعمل على تطويره واصلاحه؛ لان خلق قناعة لدى الشعب بأن هذه المعارضة تكون من اجل الوصول الى السلطة يؤدي الى عدم التفاعل معها مما يفقد الرقابة الحزبية فاعليتها التي تقوم على مدى قدرتها على خلق توازن في القوى لصالح المعارضة لاسيما في الجانب الجماهيري والذي يمثل الشرط الثاني لنجاح الرقابة الحزبية في مهمة الاصلاح والتغيير وهذا يعتمد على نوعية الخطاب الحزبي فكما لامس الخطاب مشكلات الشعب كانت الاستجابة اكبر، وكما كانت لغة الخطاب جماهيرية كانت أكثر فاعلية في كسب الجمهور بجانبها.

أما الشرط الثالث لنجاحها فيتمثل في خلق المشروعية الجماهيرية بوجودها، فالنقد والمطالبة بالتغيير حالة طبيعية في تكوين الانسان والمجتمع ولكن لا بد من المواءمة بين وجود الحزب ونظريته من جانب وطبيعة المزاج الجماهيري الثقافي العام من جانب آخر، وهذا الشرط يبرر فقدان الكثير من الاحزاب السياسية في عالمنا المعاصر جماهيريته عندما تتحرك في خط الندية للنظام الثقافي العام كما حصل مع الاحزاب الليبرالية والشيوعية في بعض الدول العربية والاسلامية.

وهناك مرض قاتل يصيب الاحزاب في حركتها التغييرية والرقابية يتمثل في بنيتها التنظيمية التي تقوم في مرحلة المعارضة السرية على رجحان الضبط والمحاسبة على حرية الرأي داخل الأطر التنظيمية، وإذا كانت الاحزاب وراقبتها طبقاً لآراء اغلب المفكرين الاسلاميين وسيلة لازمة المقاومة الاستبداد والانحراف السلطوي⁽²⁾، فلا بد لها ان تتخلى عن هذا النهج في اسلوبها الرقابي بالابتعاد عن افرازات الجمود وامتلاك الحقيقة والتعالى المعرفي على الأمة، ولذا فان الاسلام يدعو الى التواضع

(1) سالم القمودي، من اجل نظرية اسلامية معاصرة في الفكر والحكم والسياسة، بيروت، دار الانتشار العربي، 2009، ص246.

(2) ينظر يوسف القرضاوي، من فقه الدولة في الاسلام، بيروت، دار الشروق، 1997 وفاضل الصفار، الحرية السياسية، مصدر سبق ذكره، وفهمي هويدي، القران والسلطان، مصدر سبق ذكره.

السلوكي وان كنت تمتلك الحقيقة مع الناس لخلق حالة التواصل والتفاعل مع الأمة وسحب مصادر التأثير الحكومي على الشعب كما جاء في قوله تعالى مخاطباً رسوله الكريم (صل الله عليه وسلم) (فبما رحمة من الله لئن لهم ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك...) (سورة آل عمران , الآية 159)، فمع امتلاك الرسول (صل الله عليه وسلم) الحقيقة الربانية، فإن الله تعالى ينبه الى حقيقة التواضع الاجتماعي لاستمرار الولاء او لجذب فئات الأمة نحو مشروع الاصلاح والتغيير.

ولكي تكون الرقابة الحزبية سواء أكانت داخل العملية الديمقراطية ام خارجها فاعلة؛ فعليها الابتعاد عن ما يثير شبهة الخيانة، أو التأمير أو الكفر والخروج عن الاسلام والتي هي عادة سلاح تستخدمه السلطة الحاكمة الاسلامية منها , ويستخدمه غيرها في وصم المعارضين، ومن اجل تجريد هذا السلاح من يد السلطة عليها الاتكاء في طرح الأفكار والرؤى على آراء العلماء في مجال الفقه والسياسة وحتى التفسير، اذ يجب ان لا يغيب عن بال الاحزاب المعارضة ان الصراع يدور بين قوة السلطة وسلطة الشعب، وان السلطة بما تمتلكه من وسائل التأثير والاغراء المادي والمعنوي أكثر تأثيراً من الخطاب الحزبي، وان قوة المعارضة تقوم على حجم الالتفاف الشعبي حولها.

إن الطريقة المثلى لخلق التوازن في القوى بين المعارضة الحزبية والسلطة تقوم على الدراسة الواعية للحراك الشعبي الصامت أو المعلن وتحليل موارد الرفض وحالات الاحتقان الاجتماعي، وتبني تلك الموارد في خطاب المعارضة وادارة الصراع بموضوعية وعلمية وفق منهجية تقوم على الفصل بين العمل المجتمعي الذي تقوم به المنظمات التابعة لهذا الحزب أو ذلك وبين العمل الحزبي وخلق صورة واضحة للفرق بينهما لكي لا تتخدع جماهير الشعب تحت تأثير الاستجابة الفعلية المرحلية لحاجات الشعب من مؤسسات المجتمع المدني التابعة للحزب⁽¹⁾.

فضلاً عن ذلك لا بد من ملاحظة مبدأ مهم في النظام السياسي الاسلامي وهو انه نظام قيمى يعتمد المنظومة الاخلاقية الاسلامية أساساً في الضبط الاجتماعي والسياسي، ولذا لا يمكن الاعتماد على الكذب أو المبالغة في مواجهة السلطة اعلامياً وجماهيرياً كما تفعل الاحزاب السياسية غير الاسلامية، إذ إن الغاية خلق مجتمع النقاء والصفاء من ناحية القيم لكي يحل محل مجتمع الفساد أو الانحراف الذي تمارسه السلطة، ولعل في مقولة الرسول (صل الله عليه وسلم) "انما بعثت لاتمم مكارم الاخلاق" الغاية الاساسية من حركة الانسان الرسالي والحزبي الرسالي في الأمة وعلى صعيد العلاقات مع الدول.

وترى بعض الآراء ان الرقابة الحزبية حلاً لمشكلة التعارض بين دعوات بعض المدارس الاسلامية الى منع الخروج على الحاكم بدعوى الفتنة المذمومة قرأناً وسنة، وبين المبدأ الاسلامي المعروف "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" بعد الرقابة الحزبية توفيقاً بين هذين الأمرين، إذ إن الرقابة الحزبية توافر كما تعتقد هذه الآراء الانتقال السلمي للسلطة بدلاً من الخروج المسلح وما يلحق به من آثار مرفوضة عند اصحاب هذه المدرسة⁽²⁾.

وهذا الأمر يصح في ظل الانظمة الديمقراطية، ولكنه لا يطرد في باقي الانظمة اذ لا بد من ملاحظة أمراً مهماً وهو ان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يُعدّ مبدأ قرآني لا يجوز التنازل عنه في كل الموارد، ووضع له الرسول (صل الله عليه وسلم) آليات التطبيق وادواته العنيفة والسلمية، ولذا حصر هذا المبدأ بالجانب السلمي يعد خروجاً على ما استقر في الذهن الاسلامي من طرق التطبيق.

فضلاً عن هذا فإن الاسلام أوجب في بعض الحالات الدفاع عن حرية الانسان وكرامته بالقتال (الجانب العنفي) مما يجعل هذا التحليل قاصراً عن ان يكون قاعدة عامة تنظم علاقة الاحزاب بالسلطة.

كما يضاف الى هذا، ماذا لو كانت السلطة تؤمن بايديولوجية مغايرة للاسلام فهل على الاحزاب الاسلامية ان تعمل على التغيير السلمي في ظل دكتاتورية تلك السلطة وعدم اعترافها بشرعية وجود هذه الاحزاب.

(1) سعيد بنسعيد العلوي. ادلجة الاسلام بين اهله وخصومه، القاهرة، رؤية للنشر والتوزيع، 2008، ص321.

(2) محمد عبد الملك المتوكل، الاسلام وحقوق الانسان، في مجموعة باحثين، حقوق الانسان العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص130.

وقبل الختام من هذا المبحث لابد من الإشارة الى قضية الرقابة الحزبية في مجتمع متعدد الاديان أو المذاهب، فإن الرأي الذي يسمح بوجود احزاب تمثل التعدديات الدينية والمذهبية يوسع من دائرة الرقابة الحزبية لتشمل هذه الاحزاب فيما يتعلق بمصالح الفئة أو المذهب الديني الذي تمثله انطلاقاً من قاعدة الحرية الدينية المكفولة لمواطني الدولة الاسلامية أو من خلال عقود الذمة أو دعوة المجادلة التي أوجبها القرآن الكريم في التعامل مع مَنْ اختلف معك فكراً ودينياً⁽¹⁾.

ويمكن لنا توسيع دائرة الرقابة الحزبية للاحزاب غير الاسلامية بما يتعلق بالمصالح العامة للأمة، إذ إن قيم الاسلام العامة التي يجعل من السلطة وسيلة لتحقيقها هي قيم انسانية تشترك فيها الاديان والمذاهب وهي تحقيق العدالة ومحاربة الظلم ومصادرة الحريات والحقوق، والخلاف هو حول آليات تحقيق هذه المبادئ، ولذا يمكن لهذه الاحزاب ان تسهم في تعبئة الجمهور لمواجهة حالة الاستبداد السياسي او الطبقية المقيتة أو العنصرية المجتمعية والجور وباقي مظاهر الانحراف السياسي.

ومن هنا يمكن اجمال القول بأن الرقابة الحزبية تمثل مظهراً من مظاهر الرقابة الداخلية لحركة السلطة في الاسلام. وان كانت الحزبية ظاهرة حديثة، فالاسلام لا يقف في وجه الظواهر التي يفرزها العقل الانساني اذا كانت منسجمة مع الضابط العام للحركة المجتمعية. بل ويدعوا الى التواصل المعرفي مع الآخر في مساحة أعمال العقل لتحقيق غايات الاسلام الاجتماعية.

كما ان الرقابة الحزبية تعد الأكثر فاعلية بالقياس الى باقي انواع الرقابة في الاسلام لما لها من قدرة على التأثير في الوعي السياسي للشعب وقدرتها على استثمار وسائل التواصل الجماهيري بصورة أكثر علمية.

ولا يحد الرقابة الحزبية اسلامية إلا قيد الاخلاقية التي تمثل الضابط في حركة السلطة والمعارضة والأمة دون النظر اليها على أنها حالة نسبية، بل ان الاخلاقية تمثل جوهر النظام السياسي والاجتماعي الاسلامي.

المبحث الثالث

مؤسسات المجتمع المدني ودورها الرقابي

لقد شاع في الاديان الاسلامية المعاصرة استعمال مفهوم المجتمع المدني لاسيما بعد دعوات الغرب إلى تبني أنموذجه الليبرالي الذي يؤمن بالتعددية والتداول السلمي للسلطة وتفعيل مختلف ادوات الرقابة على اعمال السلطة.

ومحاولة من الفكر الاسلامي المعاصر استثمار كل الادوات المشروعة لمتابعة ومراقبة السلطة-والتي غالباً ما تحكم العلاقة بين الطرفين-التوتر والتأزم، فإنه حاول-وانطلاقاً من محاولات بعض المفكرين الاسلاميين اسلمة المعارف المستوردة-تحديد موقف من المجتمع المدني عبر ازالة الخصوصية الثقافية للمصطلح. واعتماد العام منه، وتسخيره لمراقبة السلطة.

ومن هنا فإن هذا المبحث تناول موقف الفكر الاسلامي المعاصر من منظمات المجتمع المدني في المطلب الاول، ورؤية هذا الفكر لدورها الرقابي في المطلب الثاني.

المطلب الاول

الموقف الاسلامي من مؤسسات المجتمع المدني

تتحدد رؤية الفكر الاسلامي المعاصر للمجتمع المدني طبقاً لمعايير مختلفة منها موقف المفكر أو الباحث من علاقة السلطة بالدين ومشروعية اسلامية السلطة من جانب، والنظرة الى ما يحمله المصطلح من أطر ثقافية وفكرية لثقافة الأصل أو البيئة التي ظهر فيها، ومدى اقترابه أو ابتعاده عن الثوابت المعرفية العامة للاسلام.

(1) د. رحيل غرايبة، الحقوق والحريات السياسية في الشريعة الاسلامية، بيروت، الشبكة العربية للابحاث والنشر، 2012، ص ص 308-309.